



القمة العالمية
لمجتمع المعلومات
جنيف 2003 - تونس 2005



المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، 16-18 نوفمبر 2005، تونس

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

أصحاب المعالي والعطوفة

السيد الأمين العام للأمم المتحدة

السيد الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات

السيدات والسادة،

يسعدني أن أشارككم اليوم في اجتماعات المرحلة الثانية للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات، وأن أتقدم بداية بالشكر والتقدير للجمهورية التونسية الشقيقة رئيساً وشعباً على احتضان هذه القمة وعلى حسن الاستقبال والضيافة. كما واشكر الحكومة السويسرية الصديقة على استضافة المرحلة الأولى من القمة التي عقدت في جنيف والاجتماعات التحضيرية اللاحقة المتعلقة بهذه المرحلة.

كما اشكر السيد الأمين العام للأمم المتحدة والسيد أمين عام الاتحاد الدولي للاتصالات والسيد رئيس اللجنة التحضيرية للقمة وكافة الوفود الرسمية وممثلي

المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة، اشكرهم جميعا على جهودهم وعطائهم لإنجاح القمة لبلوغ الأهداف السامية لجسر الفجوة الرقمية .

إننا نجتمع اليوم لنؤكد التزامنا التام لإعلان المبادئ ولخطة عمل جنيف التي تمخضت عنها المرحلة الأولى من القمة عام 2003 ، و لنؤكد ونجدد رغبتنا والتزامنا حكوماتاً وشعباً لبناء مجتمع معلومات يرتقي بأوضاع البشرية... ويكون محوره الإنسان... ويوفر البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تطبق الاستخدام الأفضل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك انطلاقاً من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ملتزمين بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبسعينا لتمكين كافة أفراد المجتمع أينما وجدوا من حرية إنشاء وتوليد المعلومات والمعارف والوصول إليها والاستفادة منها وتبادلها، بهدف تعزيز التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة واستئصال الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية التي أُعتمدت في إعلان الألفية للأمم المتحدة.

إن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التنموية يمكن تلخيصه من خلال محورين أساسيين؛ الأول يتعلق بالدور الذي تلعبه صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحرك رئيس للتقدم وزيادة الدخل القومي في معظم الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. و الثاني، يتعلق بأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على كافة الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وبالتالي على الاقتصاد العام.

وقد سعت كافة الجهات ذات العلاقة، من خلال الاجتماعات التحضيرية الدولية ، بما فيها المجموعة العربية في صياغة البيان السياسي الذي سيصدر عن هذه القمة والوثيقة التشغيلية للتوصل إلى الحلول والمبادرات الفعلية ،بعد أن تمكنت القمة في مرحلتها الأولى من نشر الوعي لدى الحكومات والرأي العام بالفوارق التي أحدثتها الفجوة الرقمية.

إننا نجتمع اليوم في هذه الفرصة الفريدة بوجود القادة وصناع القرار من حكومات وممثلي القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية والإقليمية، ونسعى للتوصل إلى رؤيا مشتركة وفهم أفضل لمجتمع المعلومات و للاتفاق على آليات لتنفيذ خطة العمل التي تم إقرارها في المرحلة الأولى للقمة. ونود أن نعبر عن سعادتنا في التوصل إلى حلول للقضايا الشائكة التي

تم معالجتها بكفاءة من قبل اللجنة التحضيرية خلال الأيام الأخيرة التي سبقت القمة والمتعلقة بقضايا المتابعة لقرارات القمة وإدارة الانترنت والمنتدى المقترح والتمويل وقضايا حقوق الحصول على المعلومات وغيرها من القضايا.

أيتها السيدات أيها السادة،،،

لقد شاركت المملكة الأردنية الهاشمية في الجهود التحضيرية الدولية والعربية للقمة في مرحلتها جنيف وتونس، وكان الإجماع العربي من خلال اجتماع مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة في عمان عام 2001 على أهمية القمة العالمية حول مجتمع المعلومات وضرورة مساهمة المجموعة العربية في إنجازها من خلال المشاركة الفعالة والمكثفة، وكذلك أكدت القمة العربية في تونس عام 2004 على أن عملية تطوير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واستيعاب مجمل تقنياتها وتطبيقاتها الرقمية بين دول العالم هي من الأدوات الرئيسية الهادفة إلى إرساء ركائز مجتمع متكافئ ومتوازن وتحقيق التنمية الشاملة.

هذا وقد ساهمت المجموعة العربية في التحضير للقمة من خلال الاجتماعات واللقاءات الدولية حيث تم عقد اجتماع رفيع المستوى في القاهرة هذا العام صدرت

عنه وثيقة تحت عنوان " رؤيا إقليمية لدفع وتطوير مجتمع المعلومات في المنطقة العربية". وقد بينت الوثيقة أن تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية هو الغرض الرئيسي من وضع خطة عمل تمكن المجتمع العربي من المشاركة بفاعلية في مجتمع عالمي للمعلومات يتمتع كافة أعضاؤه بفرص عادلة للنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها.

أيتها السيدات أيها السادة،،،

أما بالنسبة لنا في الأردن فقد قبلنا التحدي ونحن نؤمن بان الفرص كما هي التحديات كبيرة. إن بناء مجتمع المعلومات والتحول إلى الاقتصاد المعرفي في إطار عملية تنموية شاملة يعتمد على بذل جهود منظمة ومركزة يشارك في بذلها الجميع حكومةً ومواطنين، ولقد حبانا الله بقيادة شابة حكيمة تؤمن بأهمية الاتصالات تكنولوجيا المعلومات في بناء مجتمع المعلومات و اقتصاد المعرفة نحو تحقيق التنمية الشاملة في عالم يتزايد ترابطا واتصالا يوما بعد يوم.

إننا في الأردن نسعى إلى إقامة مجتمع أكثر رفاهية وأمناً وذلك من خلال مكافحة الفقر والقضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وتحسين أوضاع المرأة والاهتمام بالشباب وتنمية و استثمار قدراتهم. و قد عملنا جاهدين لفتح الأسواق

للمنافسة ولإيجاد البيئة التشريعية والقانونية والتنظيمية الملائمة لجذب الاستثمارات الوطنية والدولية و لتعزيز دور القطاع الخاص وإتاحة المجال أمام منظمات المجتمع المدني للمساهمة في التطوير المنشود.

لقد قامت الحكومة بإعلان سياستها العامة لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد في العام 2003، حيث هدفت السياسة بشكل عام إلى فتح الأسواق للمنافسة وتنويع وتوسيع الخدمات وتنفيذ الالتزامات الدولية و أفرت السياسة العامة المتعلقة بالخدمات الشمولية ، وتم إعداد الإستراتيجية الوطنية للقطاع بهدف تحديد واجبات ومهام كافة أصحاب العلاقة نحو تحقيق أهداف السياسة و وضع معايير و مؤشرات أداء لمراقبة التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف. وتقوم الحكومة حالياً بمراجعة هذه السياسة العامة بهدف تحديثها لتوائم التطورات المتسارعة في هذا القطاع و من ثم تحديث القانون بناء عليه.

أما بالنسبة للتربية والتعليم، فإن الحكومة وبدعم مباشر من جلالة الملك ورؤيته الوطنية التي تنطلق من أهمية التعليم كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية الشاملة، تقوم بتنفيذ مشروع تطوير التعليم لاقتصاد المعرفة و المبادرة التعليمية الأردنية و ذلك من خلال محورين الأول يتعلق بتطوير البنية التحتية وربط المدارس والجامعات بشبكة

ألياف ضوئية عالية السرعة لتسخير التكنولوجيا في رفق العملية التربوية و إتاحة الوصول إلى مصادر المعلومات، و الثاني يتعلق بتطوير العملية التربوية و المحتوى التعليمي من خلال تحديث المناهج الدراسية و توفيرها إلكترونيا.

وتقوم الحكومة كذلك بتنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية الذي يعنى بتسخير التكنولوجيا لتطوير الأداء الحكومي حيث يهدف البرنامج الذي يعتبر احد اذرع الإصلاح في القطاع العام إلى زيادة الإنتاجية وتسهيل المعاملات الحكومية ورفع كفاءة الموارد البشرية العاملة في الحكومة، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية وتكامل الجهود بين قطاعات الحكومة المختلفة ودعم نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات في الأردن بشكل عام. وقد باشرت الحكومة بالتنفيذ الفعلي للبرنامج و البدء بتقديم الخدمات الإلكترونية التي تخدم دوائر الحكومة و المواطنين و قطاع الأعمال.

إن البيئة الاستثمارية في المملكة أصبحت مواتية لجذب الاستثمارات في قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات و نحن نعمل بشكل مستمر على تطوير نماذج للشراكة ما بين القطاع العام و القطاع الخاص المحلي و الدولي ، حيث يطمح

الأردن لأن يصبح ضمن لائحة البلدان الأكثر نفاذاً في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

في النهاية نؤكد على أن المملكة على أتم الاستعداد للتعاون دوماً مع كافة الدول و لمشاركة العالم بتجربتها ، و نحن هنا اليوم للمساهمة في أي جهد يمكن أن يؤدي لإنجاح هذه القمة. نحو تحقيق أهدافها السامية لمنفعة الإنسان أينما وجد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

المرحلة الثانية للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات/ تونس 2005/11/17

كلمة معالي السيدة نادية السعيد / وزير الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات المملكة الأردنية الهاشمية / رئيس الوفد الأردني.